التكتلات الإقتصادية الإقليمية

1- **تعريف التكتلات الإقليمية:**

هي عبارة عن اتفاقيات تتم بين حكومات مجموعة من الدول لتعزيز التعاون الاقتصادي، السياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق الغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية.

وهي عبارة عن مسار التعاون الاقتصادي بين دولتين او اكتر وعملية تقارب الاليات الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشتركة وهو أيضا تنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة.

2- **أهداف التكتلات الاقتصادية:**

- استعمال اقتصاديات الحجم
- تعزيز النمو الاقتصادي
- توسيع حجم الأسواق
- تعزيز المنافسة الدولية
- خلق فرص العمل
- تعزيز العلاقات السياسية

3- ***أشكال التكتلات الاقتصادية***

منطقة التفضيل الجمركي : هو اتفاق بين الدول بإلغاء أو تخفيض الحواجز مثل التعاريف او نظام الحصص و لكن على سلع وخدمات معينة و تبقى الحواجز مطبقة على باقي السلع والخدمات

منطقة التبادل الحر : هي اتفاق مجموعة من الدول على الغاء الحواجز بين بعضها البعض مع ابقائها على حالها مع الدول الأخرى و كمثال عن منطقة التبادل الحر : NAFTA(North American Free trade agreement) و يضم : ومأ، كندا و المكسيك.

الاتحاد الجمركي : هو اتفاق بين مجموعة من الدول على الغاء الحواجز على تبادل السلع والخدمات فيما بينها و تطبيق تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول خارج التكتل

السوق المشتركة :كل الخصائص السابقة إضافة الى حرية تنقل عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) و كمثال على ذلك MERCOSUR ويضم البرازيل ، الارجنتين ، البراغواي و الاورغواي.

الاتحاد الاقتصادي: إلى جانب الخصائص السابقة (حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج) تتبع سياسة اقتصادية واحدة مثل الاتحاد الأوربي.

الاتحاد الاقتصادي النقدي : يضم كل الخصائص السابقة بالإضافة الى استعمال عملة نقدية مشتركة لجميع الدول الأعضاء و كمثال منطقة اليورو.

الاتحاد السياسي: وهو أعلى درجات التكامل ويسمى أيضا بالاندماج الاقتصادي الشامل وهو اندماج معمق يشمل الجوانب السياسية أيضا (الدفاع، العلاقات الخارجية، الأمن) ولحد الان لا يوجد مثال عن هذا التكتل والأقرب اليه هو الاتحاد الأوربي.

4- شروط نجاح التكتلات الاقتصادي

أثبتت التجارب التى استهدفت قيام التكتل الاقتصادي أنه لإنجاح هذا الأخير لابد من توافر مجموعة من الشروط و التى نذكر منها مايلى :

– التدرج فى تنسيق السياسات الاقتصادية : ليتحقق نجاح التكامل لابد أن يحدث اتفاق بين الأطراف حول صيغة تدريجية و آلية فى الحركة نحو التكامل، من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات فى مجالات الرسوم و التعريفات الجمركية، السياسية التجارية، و السياسة النقدية، و سياسة الاستثمار ...إلخ، مع مراعاة ظروف كل بلد و الاختلاف فى مستويات التنمية. و تتطلب عملية تنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية القومية مفاوضات طويلة و معقدة، و تستدعي وضع أجهزة متخصصة، و مؤسسات تتمتع بصلاحيات متابعة العمل .

–التقارب الجغرافي : يمكن اعتبار التقارب الجغرافي أحد أهم المقومات ، حيث تحدث المبادلات التجارية داخل شبكة محدودة جغرافيا ، مما يسهل انتقال السلع و الخدمات و الاتصالات ، و يخفض من تكاليف النقل ، و كما أشرنا فى مفهوم التكامل الاقتصادي فإن التقارب الجغرافي يعتبر ركيزة و ميزة هامة لتحقيق التجانس و التقارب فى الجانب الاجتماعي و الثقافي، تمهيدا لتحقيق هذا التجانس و التقارب فى الجانب الاقتصادي .

–توافر البنية الأساسية الملائمة : لا يتيح المجال الإقليمي فى الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم و التقدم الاقتصادي إلا إذا توافرت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة ، لأن ضعف هذه الشبكة يجعل من توسيع حركة التبادل التجاري ، و تكامل عمليات الاستثمار و المشاريع الانتاجية ، و استغلال الموارد الإقليمية أمرا متعذرا

–وجود هيئات فوق قطرية للتكتل الاقتصادي : يتطلب قيام التكامل و انجاحه وجود أجهزة متخصصة ، و مؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق المشتركة و تنفيذها ، دون إلزامها بالرجوع فى كل مرة إلى الدول الأعضاء ، غير أن هذا لا يعنى زوال السلطات القطرية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها، و تعتبر هذه الهيئات و المؤسسات فضاء للتشاور و فك الخلافات ، و تقريب وجهات النظر ، و ممثلا لهذا التجمع مع أطراف و هيئات نظيرة .

–التقارب فى مستويات النمو : إن التباعد فى مستويات النمو بين أطراف التكتل سيؤدى إلى نتائج عكسية، و ذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى فى التجمع التكاملى ، و يعنى التكامل بين دول ذات اقتصاديات متجانسة نسبيا و متماثلة و خلق فضاء حقيقي للتضامن ،بحيث لا وجود للإختلافات الاقتصادية بين هذه الدول

–تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي : من بين المقومات اللازمة لإنجاح التكتل الإقليمي و تأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الانتاجية فى الدول الأعضاء على أساس إقليمي، حتى تتسم إقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس و التنافر، و هو ما يرفع حجم المبادلات التجارية و يزيد من درجة الاعتمادية بين الأعضاء .

5- المكاسب الاقتصادية الناجمة عن التكتل الاقتصادي الإقليمي : تتلخص فيما يلي:

-تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق : و تتمثل المزايا الاقتصادية الناتجة عن اقتصاديات النطاق فى زيادة التخصص و زيادة الانتاج و انخفاض التكاليف، و الاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة و الناجمة عن اتساع نطاق السوق، حيث لا يمكن تحقيق هذه المزايا فى الأسواق المحلية، نظرا لصغرها و محدوديتها.

-تحقيق وفورات الحجم :فالتكتل يساعد على تجميع أسواق البلاد الصغيرة فى سوق واحد و يمكن المشروعات فى كل منها من الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، كما يفتح الطريق أمام إقامة صناعات لا يمكن إقامتها في حال ضيق السوق .و تمتد الآثار لأكثر من اتساع حجم السوق لتشمل حتى حركة عوامل الانتاج

-اتساع نطاق التنافس : يدفع اتساع نطاق المنافسة المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يعتمدون على الحماية الجمركية إلى رفع كفاءتهم الانتاجية، و العمل على تطوير أساليب الانتاج، و إلا خرجوا نهائيا من النشاط الانتاجي، و هذا ما يجعل اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر ديناميكية. كما أن اتساع نطاق المنافسة يدفع المؤسسات الكبرى إلى إنفاق المزيد من التكاليف على البحث و التطوير، و التوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة و تخفض التكلفة .

- **زيادة الاستثمارات و المستوى التكنولوجي:** يؤدى كبر حجم السوق فى التكتل الاقتصادي إلى إمكانية زيادة الانتاج مما يخلق العديد من الفرص الاستثمارية هذا من جهة، و من جهة أخرى تتطلب زيادة المنافسة ضرورة إحداث تغيرات جوهرية فى الأسلوب التكنولوجي المستخدم، و هو ما يستوجب دعم و تطوير مراكز البحوث .

-إعادة توزيع الموارد : إن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى حرية حركة عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء، و هو ما يحقق توزيعا أفضلا للموارد من المناطق التى تعانى فائضا فى بعض عناصر الانتاج إلى المناطق التى تعانى عجزا فى تلك العناصر، مما يساهم فى ارتفاع مستوى كل من العائد و الانتاجية .

-تحسين العائد على الاستثمار : يؤدى التكتل الاقتصادي إلى رفع العائد على الاستثمار من خلال تقليل تكاليف العمليات التجارية، و تحريك العرض و الطلب تجاه المنتجات المطلوبة. كما أن التنافس بسبب التوسع فى الأسواق يستلزم تحسين الجودة، و يخفض الأسعار، و كل هذا يؤدى إلى زيادة عائد الاستثمار، و تحفيز الصناعات المحلية .

-إحداث نمو اقتصادي مستمر : إن التكامل الاقتصادي من خلال رفعه لمستوى المبادلات التجارية البينية للدول المتكاملة، و تأثيره على الاستثمار و الانتاج و العمالة، من شأنه أن يدخل هذه الدول فى حلقة نمو اقتصادي مستمر، من خلال تزايد النشاط الصناعي ، و إرتفاع الانتاجية الناتج عن ارتفاع الطلب و استغلال وفورات الحجم بسبب توسع الأسواق.